نموذج ديناميكي لتحليل العلاقة الجدلية بين الإنفاق العام ومعدلات البطالة

A Dynamic Model For Analyzing The Dialectical Relationship Between Public Expenditure and Unemployment Rates

د. سمير مصطفى أبو مدلله[1] *

[1] **جامعة الأزهر –غزة، فلسطين،** *sameerm30@hotmail.com*

الاستلام: 2019/04/02 القبول: 2019/05/20 النشر: 01 /2019/06

ملخص:

اعتمدت هذه الورقة دراسة العلاقة الجدلية بين النفقات العامة ومعدلات البطالة في 6 دول عربية هي مصر والأردن والجزائر والمغرب وتونس والسودان خلال الفترة 1990 – 2018، وقمنا ببناء ثلاث نماذج ديناميكية الأول نموذج بسيط كانت فيه النفقات الحكومية متغير تفسيري ومعدلات البطالة متغير تابع، والنموذج الثاني اشتمل بالإضافة إلى النفقات الحكومية على أسعار الصرف ومعدلات التضخم والاستثمار المحلي، أما النموذج الثالث فقد اشتمل على الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى المتغيرات الموجودة في النموذج الثاني، وتم بناء قاعدة بيانات Panel Data, وباستخدام أسلوب القياس الديناميكي Linear Dynamic Panel-data Estimation – GMM، قمنا بتحليل البيانات وإجراء الدراسة التحليلية، وأظهرت النتائج علاقة عكسية ضعيفة بين النفقات الحكومية ومعدلات البطالة في النوذجين الأول والثاني، بينما كانت علاقة طردية في النموذج الثالث، وأوصت الدراسة بأنه ينبغي تنويع هذا الإنفاق من الإنفاق الجاري والعسكري إلى القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية التي يمكن أن تستوعب كمية كبيرة من العاطلين عن العمل في البلد.

الكلمات المفتاحية: البترول، أسعار البترول، أسواق البترول، الأزمات النفطية.

رموز jel: E52 , E69.

Abstract:

This paper examines the dialectical relationship between government expenditure and unemployment rates in six Arab countries: Egypt, Jordan, Algeria, Morocco, Tunisia and Sudan during the period 1990 – 2018. The researcher built three dynamic models. The first is a simple model included the government expenditures as independent variable and unemployment rates as dependent variable, the second model included government expenditure, exchange rates, inflation rates and domestic investment as independent variables and Unemployment rate as dependent variable and the third model included the gross domestic product in addition to the variables in the second model. Database was built as a panel data and using Dynamic Panel-data Estimation (GMM) to analysis the data. The results showed a weak inverse relationship between government expenditure and unemployment rates in the first and second models, while the positive correlation in the third model. The study recommended that this expenditure should be diversified from current and military expenditure to the industrial, agricultural and service sectors, which can accommodate a large number of the unemployed in the country.

Keywords: Petroleum, oil prices, oil markets, oil crises.
(JEL) Classification : E62, E59.

* المؤلف المراسل: **د. سمير مصطفى أبو مدلله.** *sameerm30@hotmail.com*

1. مقدمة:

كانت للتطورات السياسية والاقتصادية والعسكرية الإقليمية والدولية غير المواتية منذ بداية عام 2011 وخاصة ما يسمى بثورات الربيع العربي آثارها على وضع الاقتصادات العربية خاصة في ما يتمثل باختلال المؤشرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في تدمير البنى التحتية وتدهور أسعار الصرف وارتفاع معدلات البطالة وخسائر القطاع الخاص وانعكاسها على الميزان التجاري حيث قدر البنك الدولي في تقريره (2015) أن خسائر كلاً من مصر وتونس وسوريا واليمن وليبيا نتيجة أعمال العنف والتحولات السياسية بلغت ما يقارب 168 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2011 إلى 2014 بما يعادل 19% من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي لهذه لدول فضلاً عن الخسائر البشرية والموارد الاقتصادية. واستمر التباطؤ في مستويات الأنشطة الاقتصادية والتجارة الدولية وتدفق رؤوس الأموال من البلدان النامية واقتصادات الأسواق الناشئة إلى المنطقة العربية نتيجة لهذه الظروف، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط الدولية. استمر تأثر عدد من الدول العربية بالظروف المحلية غير المواتية، التي امتدت إلى الدول العربية المجاورة.

جاء ذلك في وقت طالبت فيه التطورات في الوضع الاقتصادي في الدول العربية بتقييد السياسة المالية سواء في الدول العربية المصدرة للنفط لتحقيق الانضباط المالي على خلفية استمرار الاتجاه الهبوطي لأسعار النفط في الأسواق العالمية، أو في الدول العربية التي تستورد النفط لاحتواء العجز المتزايد في الميزانيات العامة وتخفيض حجم الدين المحلي، والذي انعكس في مستويات الطلب والعرض الكليين، وبالرغم من سياسة التقييد لضبط الموزانات العامة إلا أن الظروف الملحة فرضت على هذه الدول مزيداً من الإنفاق العام وخاصة الإنفاق العسكري لتمويل محاربة التهديدات الأمنية التي تشهدها المنطقة العربية كالحرب العربية المشتركة في اليمن والمعارك العسكرية في سيناء والعراق وسوريا ضد الجماعات المتطرفة، هذا الانفاق لا يهدف إلى تحسين مستويات المعيشة أو توفير فرص عمل أو زيادة الطلب الكلي وإنما انفاق اضطراري، وهو ما يعني أنه قد ينعكس سلباً على المؤشرات الاقتصادية الكلية بسبب اختلال خطط ترشيد وتوجيه السياسة المالية لهذه الدول وعليه فإن هذه الانفاق قد لا يكون له أثر في الطلب الكلي أو خلق فرص عمل جديدة باعتباره انفاق استهلاكي وليس استثماري.

ولعل أبرز ما تعانيه هذه الدول هو ارتفاع معدلات البطالة خاصة فيوأساط الشباب ووفقاً للتقرير الاقتصادي العربي الموحد (2018)، تقدر القوى العاملة العربية بنحو 136.2 مليون عامل في عام 2017. ويقدر معدل البطالة العربي، الذي يتركز في أوساط الشباب المتعلم، بنحو 15.4٪، كما وتشير الاحصاءات الاقتصادية أن أعلى معدلات البطالة في المنطقة العربية هي الأعلى في مناطق العالم وتعتبر النساء العربيات من أدنى معدلات المشاركة في القوى العاملى على مستوى العالم وهو الأمر الذي دفع هذه الدول منذ عقدين من الزمن إلى تبني سياسات إصلاح اقتصادي تهدف إلى تعزيز الاستثمار في القطاع الخاص الذي من شأنه أن يخلق فرص عمل جديدة تواجه عرض العمالة المتزايد، إلا أن هذه السياسات لم تفلح إلى هذه اللحظة بسبب العديد من

العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ حرب الخليج مروراً بالأحداث السياسية العالمية كأحداث الحادي عشر من سبتمبر والأزمة المالية العالمية عام 2008وصولاً إلى ثورات الربيع العربي ومحاربة الجماعات المتطرفة الأمر الذي أثقل كاهل هذه الدول ولم يعطيها أرضية خصبة واستقراراً لكي تفلح في الاستراتيجيات التي تتبعها لتحسين مستويات المعيشة ومكافحة الفقر والبطالة.

1.1 أهمية البحث:

في ظل الارتفاع المتزايد في معدلات البطالة في الدول العربية وطول أمد التعطيل عن العمل للكثير من الباحثين عن العمل في المنطقة العربية وخاصة الشباب وتركز البطالة بين المتعلمين وعدم فعالية السياسات الاقتصادية التي أُتبعت في العديد من هذه الدول، فإن أهمية هذه الدراسة تأتي من الأهمية البالغة التي يوليها راسمي السياسات الاقتصادية في شتى دول العالم للخروج باستنتاجات واضحة المعالم لعدم السيطرة على معدلات البطالة وعدم نجاعة السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات الاستثمارية والتمويلية لحل هذه المعضلة التي تستوطن أسواق العمل العربية.

2.1 أهداف البحث :

في ضوء ما تقدم فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحليل وقياس أثر النفقات العامة لمجموعة مختارة من الدول العربية ومقارنة فعالية هذه السياسة بشكل مباشر كمتغير مستقل وأثرها على معدلات البطالة كمتغير تابع، ومن جهة أخرى سيتم تقييم هذه السياسة ومدى فعاليتها في تخفيض معدلات البطالة في ظل تضمين النموذج لمتغيرات أخرى قد تكون لها الدور في إفشال سياسة زيادة الإنفاق العام كاستراتيجية لتمويل الاستثمارات الوطنية وخلق فرص عمل والحد من ارتفاع معدلات البطالة وتوفير تفسيرات جديدة لراسمي السياسات الاقتصادية حول عدم نجاح سياسات تخفيض معدلات البطالة في المنطقة العربية.

3.1 إشكالية الدراسة وفرضيتها:

على مر العصور وعند جُل المفكرين والعلماء الاقتصاديين اعتبرت البطالة من أهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد المجتمعات والاقتصاديات باعتبار أن هناك موارد اقتصادية مهمة معطلة، هذا وقد ركزت العديد من الدراسات في المنطقة العربية على هذه المشكلة منذ فترة بعيدة كما ركزت هذه الدراسات على دور السياسة المالية في الحد من ظاهرة البطالة وخلق فرص عمل جديدة، إلا أن نتائج هذه الدراسات جاءت متباينة، فبعضها أكد على الدور الإيجابي القوي للسياسة المالية في مواجهة آفة البطالة، وبعضها أوجد علاقة طردية بين النفقات العامة ومعدلات البطالة وكل منهم أعطي تفسيراته وتوصياته، ولم يتفق الباحثين إلى هذه اللحظة على أسباب زيادة معدلات البطالة في ظل وزيادة النفقات الحكومية وفي ظل زيادة الاهتمام بهذه المشكلة إلا أنه لم تستطع السياسات التي اتُبعت في السيطرة عليها.

وعليه فإن مشكلة هذه الدراسة تتمثل في تحديد العلاقة بين النفقات العامة ومعدلات البطالة في عدد من الدول العربية واستنتاج دور هذه النفقات في ظل تضمين النموذج لمتغيرات اقتصادية أخرى يرى الباحث بأنها تلغي الأثر الموجب للنفقات على معدلات البطالة باعتبارها تؤثر بشكل أكبر نسبياً على معدلات البطالة.

وبناءاً على ذلك فإن هذه الدراسة تنطلق من فرضية رئيسية مفادها أن **عدم السيطرة على أسعار الصرف ومعدلات التضخم يؤدي إلى فشل سياسة النفقات العامة في خفض معدلات البطالة.**

4.1 الدراسات السابقة:

كما أسلفناسابقاً فإن الدراسات السابقة جائت بنتائج متباينة جداً فالعديد منها أوجد أثر سلبي للنفقات العامة على معدلات البطالة، فيما أوجدت دراسات أخرى أثر موجب بين المتغيريين، وأخرى لم تجد علاقة تربط المتغيرين، وهذا ما جعل العلاقة جدلية بين المتغيرين في المدارس الفكرية المختلفة، فالكنزيين يروا أن زيادة النفقات يقود إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة الإنتاج لتغطية هذا الطلب مما يقود إلى زيادة الطلب على العمالة، فيما يرا الكلاسيكيين أنه لابد من ترك الاقتصاد يعمل وفق آليات السوق وعدم التدخل في النشاط الاقتصادي، فإن السوق قادر وفق آلياته على مواءمة نفسه بنفسه وبالتالي الوصول إلى التشغيل الكامل في الأمد البعيد.

ومن خلال مراجعة الدراسات ذات العلاقة فقد لاحظنا وجود التباينات في نتائج هذه الدراسات بشكل جلي واختلاف آراء الباحثين في تفسير هذه النتائج، ويعتبر الأدب الاقتصادي مليء بالدراسات التي تطرقت لموضوع هذه الدراسة ومحاولة تفسير العلاقة الجدلية بين النفقات العامة ومعدلات البطالة، فقد ركزت Mossa (2008) في دراسته على تفسير عدم تأثر البطالة بالسياسات الحكومية في مصر والجزائر وتونس والمغرب من خلال قياس أثر النمو الاقتصادي على البطالة حيث أوجدت الدراسة أن النمو له أثر ضعيف على معدلات البطالة ويعود ذلك إلى عوامل كثيرة أهمها أن البطالة في الدول العربية لا تتغير حسب الدورة الاقتصادية وعدم مرونة أسواق العمل العربية إضافة إلى عدم تنوع الهياكل الاقتصادية العربية، كما اظهرت دراسة أدريوش وناصور (2014) حول أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدل البطالة في الجزائر أن العلاقة طردية بين النفقات الحكومية ومعدلات البطالة خلال الفترة 1980 – 2010 وأظهرت الدراسة أن أسعار النفط ذات تأثير إيجابي قوي على البطالة، وفي نفس السياق فقد توصلاً عبد الرحيم ومحمد (2008) في دراستهم حول أثر السياسة المالية المتبعة على معدلات البطالة في الجزائر إلى أن النفقات العامة لا تؤثر على معدلات البطالة حيث أن الزيادة في الإنفاق العام تتم على حساب نقص الاستثمار الخاص بمعنى أن السياسة المالية المتبعة عملت فقط على إحلال الاستثمار الحكومي محل الاستثمار الخاص الذي بدوره يعمل على امتصاص أكبر للأيدي العاملة الأمر الذي أدى إلى نتائج عكسية للسياسة المالية المتبعة، وفي دراسة أخرى لعبد الرحيم وبطاهر (2010) وجدا أن زيادة النفقات العامة في الجزائر لا يقود إلى زيادة في التوظيف بينما أظهرت النتائج أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي تقود إلى زيادة في الإنفاق العام، هذا وتوصلا جهيدة ومحمد (2018) إلى أن النفقات العلمة لها دور ضعيف جداً على كل من معدلات البطالة والناتج المحلي الإجمالي والمستوى العام

للأسعار وميزان المدفوعات وأوضحت الدراسة أن هذا يدل على أن سياسة الإنفاق العام لم يكن لها الدور المهم في بلوغ هدف التوازن – من خلال تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية حتى في ظل الانفتاح على الخارج وجملة الإصلاحات المتخذة، وعلى نحو مشابه في الأردن فقد أظهرت الدراسة التي قام بها AL-Saraireh & Shadi (2014) أن النفقات العامة لها أثر سلبي على معدلات البطالة بمقدار 1 إلى 0.8 بمعنى زيادة النفقات بمقدار وحدة واحدة تزيد معدلات البطالة بمقدار 0.8 وحدة وقد أشار الباحثين إلى أن هذه النتيجة مخالفة للنظرية الاقتصادية الأمر الذي يتطلب التحقق منها من خلال دراسات أخرى وطرق قياسية مختلفة، ونفس النتيجة توصل إليها Idenyi et al (2016) حيث وجدوا أن العلاقة طويلة الأجل بين الإنفاق العام ومعدلات البطالة في نيجيريا علاقة طردية في كلا الاتجاهين، كما كانت كذلك أيضاً بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي وهو ما يشير إلى أن الإنفاق يؤثر بشكل سلبي على البطالة وبشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي.

بينما كان للإنفاق العام أثر إيجابي على معدلات البطالة في العديد من الدراسات الأخرى حيث توصل Nwosa (2014) و Holden and Sparrman (2016) و Onodugo et al (2017) وزغاشو ودهان (2017) توصلوا إلى علاقات عكسية وأثر إيجابي قوي للإنفاق العام على معدلات البطالة، حيث توصل Nwosa (2014) إلى أن النفقات تؤثر بشكل إيجابي على معدلات البطالة فيما كان تأثيرها سلبي على الفقر في نيجيريا خلال الفترة 1981 – 2011، بينما توصلت دراسة Holden and Sparrman (2016) والتي أجروها على عدد 20 دولة من دول الـ OECD حول أثر المشتريات الحكومية على معدلات البطالة، وأوضحت الدراسة إلى أن زيادة المشتريات الحكومية بمقدار 1% من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة بمقدار 0.3%، كما أوضحت الدراسة أن الأثر يكون أكبر في الدول ذات سعر الصرف الثابت عنه في الدول ذات سعر الصرف المعوم. أما Onodugo et al (2017) فقد بحثوا أثر النفقات العامة على البطالة في الأجلين القصير والطويل، وتوصلوا إلى أن النفقات العامة تؤثر بشكل إيجابي على معدلات البطالة، بحيث تساهم النفقات العامة المتمثلة في النفقات الرأسمالية والنفقات المتكررة في تعزيز الإنتاجية وتطوير البنى التحتية وخلق فرص عمل جديدة، وأظهرت الدراسة أن الأثر كان أقوى وأكبر في الأجل القصير عنه في الأجل الطويل وأكثر معنوية فيما كان أيضاً أثر النفقات الرأسمالية أكبر وأقوى من النفقات المتكررة. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة فقد توصل زغاشو ودهان (2017) إلى أن الإنفاق العام يساهم بشكل كبير في التنوع الاقتصادي وزيادة التوظيف وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والوصول إلى معدلات إنتاجية مرتفعة وعليه أوصت الدراسة بضرورة بأن تكون النفقات العام هي إستراتيجية فاعلة في يد الدولة لإعادة تأهيل الاقتصاد على المستوى المحلي والخارجي.

أيضاً في الولايات المتحدة الأمريكية فقد توصل كلا من Edelberg et al (1999) إلى أن الإنفاق العام للولايات الأمريكية ساهم بشكل كبير في خلق فرص عمل جديدة خلال الفترة 1948 – 1996، وفي نفس هذه

الفترة فقد توصل أيضاً Young and Pedregal (1999) إلى أن النفقات الاستثمارية والاستثمارات الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية عملت بشكل كبير على تخفيض معدلات البطالة بشكل ملحوظ، كما توصل أيضاً Staya (1996) إلى أن النفقات العامة لها دول إيجابي ومعنوي كبير على معدلات البطالة والنمو الاقتصادي في 18 دولة من دول الـ OECD خلال الفترة 1962 – 1988، وفي ما يتعلق بالإنفاق العام على التعليم فقد أظهرت دراسة Agboola et al (2018) إلى أن هناك علاقة إيجابية قوية بين الإنفاق على التعليم ومعدلات البطالة من ناحية والنمو الاقتصادي من ناحية أخرى وبينت الدراسة أن زيادة الإنفاق على التعليم بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة فرص التشغيل بمقدار 7 وحدات.

من ناحية أخرى وكما أوضحنا سابقاً أن هناك نفقات اضطرارية تتكبدها خزينة الدولة نتيجة لطارئ معين كالإنفاق العسكري لمواجهة خطر يهدد الأمن القومي لهذه الدولة، وهي المرحلة ذاتها التي تعيشها معظم الدول العربية في الوقت الراهن، حيث زادت معظم الدول العربية من نفقاتها العسكرية لمواجهة التنظيمات المتطرفة في اليمن وسوريا ومصر والسعودية والعراق وليبيا وتونس، وقد أظهر الأدب الاقتصادي أن معظم الدراسات الاقتصادية أثر سلبي للإنفاق العسكري على معدلات البطالة، فقد أظهر Chang et al (2011) من خلال تطبيق أسلوب GMM على بيانات Panel في 90 دولة خلال الفترة من 1992 إلى 2006. وتشير نتائجها إلى أن الإنفاق العسكري يؤدي إلى نمو اقتصادي سلبي للبلدان منخفضة الدخل ومن بين أربعة مجموعات إقليمية مختلفة، توجد علاقة سببية سلبية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا ولكن هذه العلاقة تكون أقوى في الدول منخفضة الدخل، وعلى النقيض تمام فقد استخدمت دراسة Wijeweera & Webb (2011) تكاملاً في خمسة بلدان في جنوب آسيا هي الهند وباكستان ونيبال وسريلانكا وبنغلادش خلال الفترة من 1988 إلى 2007 ووجدوا أن زيادة 1 ٪ في الإنفاق العسكري يزيد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.04 ٪ فقط، والإنفاق العسكري في هذه البلدان له تأثير مهم على النمو الاقتصادي بينما أوضحت النتائج أن زيادة النفقات العسكرية تقود إلى زيادة معدل البطالة. ما في دول حوض البحر الأبيض المتوسط فقد بحث Korkmaz (2015) في أثر الإنفاق العسكري على معدلات البطالة والنمو الاقتصادي في مجموعة مكونة من عشر دول من دول حوض البحر الأبيض المتوسط خلال الفترة 2005 – 2012 باستخدام بينات Panel ووجد الباحث أن الإنفاق العسكري في هذه الدول يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي ويزيد من عدد العاطلين عن العمل. وأخيراً فيما يتعلق بالأنواع المختلفة للإنفاق العام فقد قام Yu et al (2009) بتقييم تأثير تكوين الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في البلدان النامية مستخدمين نموذج GMMديناميكي ومجموعة بيانات مخصصة لـ 44 دولة نامية بين عامي 1980 و 2004. ووجدوا أن الأنواع المختلفة من الإنفاق الحكومي لها تأثير مختلف على النمو الاقتصادي، ففي أفريقيا يساهم الإنفاق الرأسمالي البشري في النمو الاقتصادي، بينما في آسيا يشكل تكوين رأس المال والزراعة والتعليم نمواً قوياً يعزز الأثر

الايجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي، أما في أمريكا اللاتينية، ليس لأي من بنود الإنفاق الحكومي تأثير كبير على النمو الاقتصادي.

إن مراجعة مجموعة من الدراسات السابقة أظهرت العلاقة الجدلية بين الإنفاق العام ومعدلات البطالة فلاحظنا تباين النتائج والآراء حيث أظهرت مجموعة من الدراسات أن للإنفاق العام علاقة عكسية وأثر إيجابي معنوي على معدلات البطالة ومستويات التشغيل في أقطار مختلفة وفترات زمنية متباينة، بينما أظهرت مجموعة أخرى أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام ومعدلات البطالة وأثر سلبي معنوي لإستراتيجية زيادة النفقات من أجل الحد من تضخم معدلات البطالة، ولكن لاحظ الباحث أن الدراسات السابقة لم تلقى اهتمام للمتغيرات الاقتصادية الأخرى التي قد يكون لها أثر في انعكاس العلاقة الافتراضية بين النفقات العامة ومعدلات البطالة كمعدلات التضخم وأسعار الصرف ومعدلات النمو السكاني...الخ، حيث أن المتغيرات الاقتصادية مترابطة ومتشابكة وقد يؤدي عدم ثبات العوامل الأخرى إلى انعكاس أثر لإستراتيجية مدروسة للتغلب على مشكلة معينة، فمثلاً لو أن دولة ما زادت من نفقاتها العامة للتغلب على مشكلة البطالة، ولكن انخفاض ملحوظ في أسعار الصرف تزامن مع هذه الإستراتيجية فإنه قد يحدث أثر عكسي لهذه الإستراتيجية، وهو ما سنركز عليه في دراستنا من أجل أن تكون إضافة جديدة للأدب الاقتصادي في هذا الإطار.

2. الجانب النظري للبحث :

1.2 الأنفاق الحكومي في المنطقة العربية:

شهدت المنطقة العربية منذ عقود بالصراعات العسكرية سواء كان بهدف الجلاء من الإستعمارات الأجنبية إبان الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن الماضي أو لمحاربة المنظمات المتطرفة التي تهدد أمن واستقرار هذه البلدان، ومن ناحية أخرى فقد تتسم الدول العربية غير النفطية بارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتدني مستويات المعيشة الأمر الذي يدفع هذه الحكومات لزيادة الدعم الحكومي المخصص لدعم السلع الأساسية ودعم الأسر الفقيرة بهدف الوصول إلى مستويات مقبولة من الأمن الغذائي، الأمر الذي من شأنه أن يلقي على كاهل هذه الحكومات المزيد من الإنفاق ومواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية وغيرها، ولكن معدلات الإنفاق في هذه المنطقة لم تتخذ المنحنى الصعودي أو الهبوطي ذلك نتيجة التحولات الاقتصادية والسياسات الاقتصادية المختلفة التي تبنتها حكومات هذه الدول بهدف إنعاش الاقتصاد ومواجهة الأزمات والصدمات الاقتصادية والمالية الدولية، وتشير بيانات البنك الدولي أن الإنفاق الحكومي في المنطقة العربية بلغ 501 مليار دولار أمريكي و500 مليون عام 2016، بينما بلغ إنفاق الحكومات في العالم ما يقارب 12 تريليون دولار و490 مليار، مما يعني أن إنفاق الحكومات العربية يعادل 4% من إنفاق العالم، وفي الشكل التالي نوضح الإنفاق العام في دول عينة الدراسة وهي 6 دول عربية من الدول العربية غير النفطية.

شكل (1): الإنفاق الحكومي كنسبة من ال GDP في عينة من الدول العربية خلال الفترة 1990 - 2018

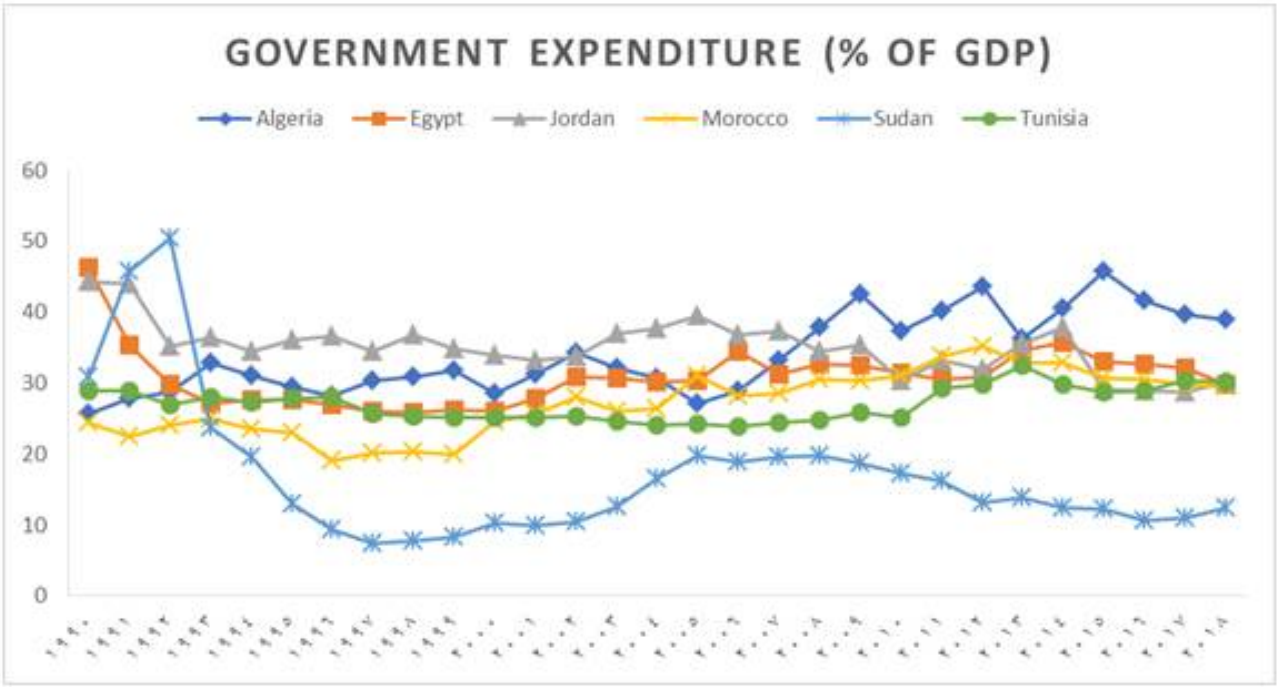

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على (International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, October 2018)

كما نلاحظ من الشكل السابق فإن عينة الدراسة كانت تتسم بمستوى قريب إلى الاستقرار خلال الفترة 1990 – 2009إلى أن هذا الإنفاق أخذ يتذبذب صعوداً وهبوطاً وفقاً للمتغيرات الأمنية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الأخيرة، ولكن الملاحظ من الشكل السابق أن دول العينة متجانسة إلى حد ما في مستويات الإنفاق العام بحيث تشكل النسبة ما بين 20 إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي في جميع دول العينة باستثناء جمهورية السودان التي تشهد إضرابات متواصلة وخاصة فيما يتعلق بانفصال جنوب السودان الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبة الإنفاق الحكومي خلال الفترة التي تلت الانفصال، ولكن التساؤل الأبرز هنا هو هل استمرار معدلات البطالة في المنطقة العربية خلال العقود الماضية يعود إلى عدم إقدام الحكومات على زيادة إنفاقها الحكومي بشكل جاد وملحوظ وهو ما يفسره الشكل السابق بأنه في الغالب فإن جميع منحنيات الإنفاق في دول العينة تتخذ شكل هبوطي أكثر منه صعودي وهو ما يشير إلى توصيات المنظمات الدولية بضرورة أن تخفض هذه البلدان من نفقاتها العامة بهدف توازن الموازنة وتوفير سويلة تستطيع من خلالها هذه الدول سداد التزاماتها المادية للمنظمات الدولية الدائنة، وستوضح الدراسة القياسية ما مدى العلاقة بين النفقات العامة ومعدلات البطالة وهل زيادة هذه النفقات سيقود إلى انخفاض معدلات البطالة وزيادة فرص التشغيل.

2.2 معدلات البطالة في المنطقة العربية:

أوضح تقرير لمنظمة العمل الدولية"[1]" أن المنطقة العربية تشهد أعلى معدلات بطالة في العالم خلال السنوات السابقة حيث بلغت معدلات البطالة في المنطقة العربية عامي 2017 و2018 ما يعادل 8.5% و8.3% على التوالي، فيما توقع التقرير أن تبلغ معدلات البطالة عام 2019 ما يعادل 8.4% من قوة العمل العربية، وأشار التقرير إلى أن معدلات البطالة في دول الخليج العربي لنفس الأعوام استقرت في حدود 4.9% كما أن التوقعات تشير إلى استقرارها أيضا بنفس المعدل عام 2019، وأفاد التقرير إلى أن حساب معدلات البطالة في المنطقة العربية باستثناء دول الخليج العربي فقد بلغت لنفس الأعوام 12.1% و11.5%. أما في باقي مناطق العالم فقد استقرت معدلات البطالة في إفريقيا لنفس الأعوام الثلاثة بمقدار 7.9%، وفي أمريكيا الشمالية مع كندا فقد كانت معدلات البطالة لنفس الأعوام 4.7% و4.5% على التوالي، ومن المتوقع أن ترتفع عام 2016 إلى ما يعادل 4.6%، وفي أمريكيا اللاتينية بلغت معدلات البطالة 8.2% و7.9% ومن التوقع أن تنخفض إلى حدود 7.7% عام 2019، أما في دول جنوب وشرق آسيا مع استراليا فقد استقرت معدلات البطالة لنفس الأعوام عند 4.2%ومن المتوقع أن تستقر أيضاً عند نفس المعدل في عام 2019، وفي القارة الأوروبية فقد بلغت معدلات البطالة في عامي 2017 و2018 ما يقارب 8.5% و8% ومن المتوقع أن تنخفض إلى 7.8% في عام 2019. ويشير التقرير أيضاً أن النساء لا يشكل إلا ما نسبته 16% من القوة العاملة في المنطقة العربية، كما أن أعلى نسب البطالة في المنطقة العربية تتركز في الشباب وخريجي الجامعات والنساء، فيما أشار التقرير إلى أن نسبة البطالة في العالم بلغت عامي 2017 و2018 ما يقارب 5.6% و5.5% على التوالي ومن المتوقع أن تستقر في عام 2019 عند نفس المعدل. والشكل التالي يوضح معدلات البطالة في عينة الدراسة خلال الفترة 1990– 2018.

[1] International Labour Organization (2018), World Employment Social Outlook Trends 2018, International Labour Office – Geneva.

شكل(2): معدلات البطالة في عدد من العربية خلال الفترة 1990 - 2018

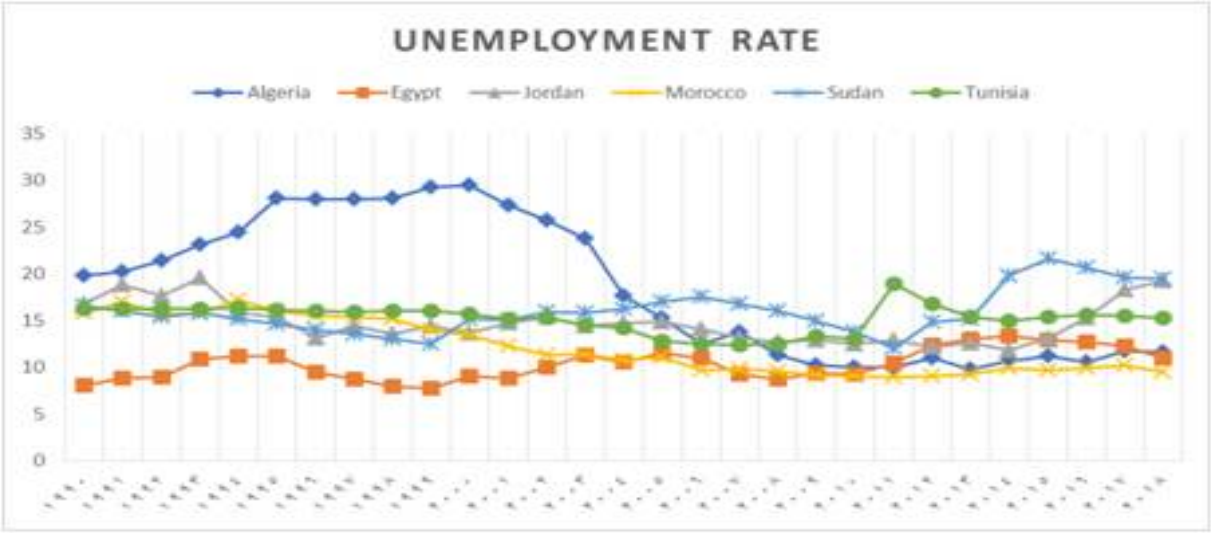

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على (International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, October 2018)

كما نلاحظ من الشكل السابق فإن معدلات البطالة في دول العينة متقاربة إلى حد ما وكلها تتراوح ما بين 10% إلى 20% من إجمالي قوة العمل، ويمكن من خلال الشكل السابق قراءة أن دول العينة تعاني من فترات هبوط وصعود في معدلات البطالة وليس هناك إستراتيجية معينة جعلت من معدلات البطالة تستقر أو تنحدر بحيث تقلل نسب العاطلين عن العمل، باستثناء المغرب والجزائر اللتان يبدو أنهما استطاعا السيطرة على معدلات مستقرة خلال الفترة 2000 إلى 2018 حيث نلاحظ من منحنيات البطالة لهاتين الدولتين انحدار إلى أسفل بشكل بطيء جداً خلال الفترة المذكورة سابقاً وهذا يعني أن حكومات هاتين الدولتين تبذلان جهودهما للسيطرة على معدلات البطالة واستراتيجياتهما فعالة إلى حدا ما مقارنة مع باقي دول العينة، حيث نلاحظ أن معدلات البطلة في مصر والأردن وتونس والسودان يتذبذبان بشكل كبير خصوصاً في السنوات الأخيرة، وهذا يشير إلى مدى المعاناة التي تعانيها هذه الدول من جراء تصاعد معدلات البطالة.

3.2 العلاقة البيانية بين معدل النمو في الإنفاق العام ومعدلات البطالة:

يوضح الشكل التالي العلاقة الوصفية بين النفقات العامة ومعدلات البطالة في عينة الدراسة والتي تتمثل في 6 دول عربية خلال الفترة 1990 – 2018.

شكل(3): العلاقة بين معدل النمو في الانفاق العام ومعدلات البطالة خلال الفترة 1990 - 2018

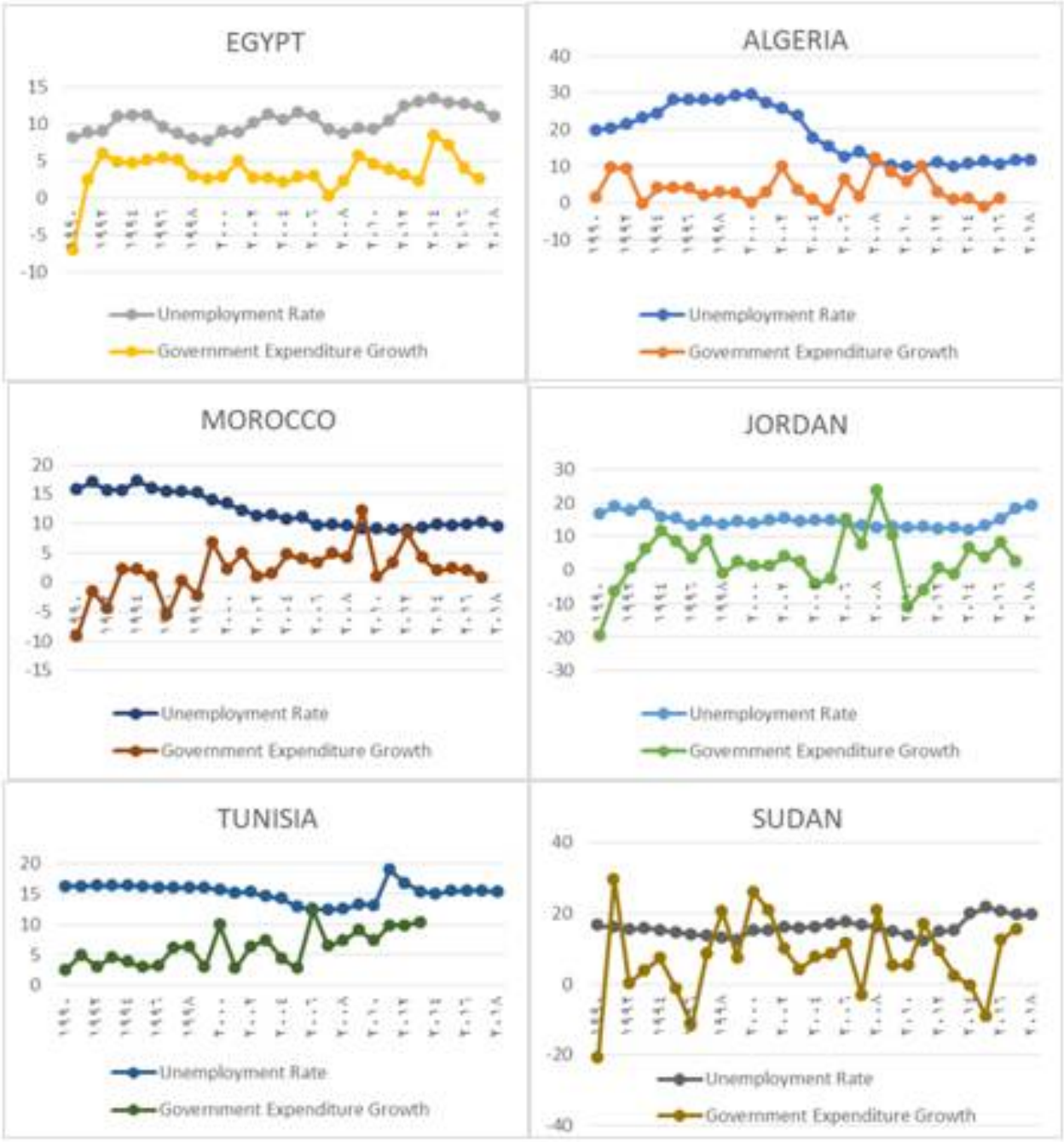

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي (World Bank, World Development Indicators)

الشكل رقم (3) كما هو ظاهر أمامنا يوضح العلاقة بين معدل النمو في النفقات الحكومية لعدد من الدول العربية التي تمثل هذه الدراسة وعلاقته بمعدلات البطالة خلال فترة الدراسة، وبالنظر إلى الشكل نلاحظ أنه لا

يمكن تحديد علاقة في أي اتجاه ما بين المنحنين لأننا نلاحظ أن منحى النمو في الإنفاق العام يتخذ شكل متذبذ بشكل حاد وفي فترات متقاربة بينما منحى معدلات البطالة نجد أنه شبه مستقيم ومستقر إلى حدا ما في جميع دول العينة.

ولكن يمكن أن لاحظ في جميع الدول التي تضمنها الشكل السابق، نلاحظ أنه خلال السنوات الخمس الأخيرة فإن هناك علاقة طردية ما بين النمو في النفقات العامة ومعدلات البطالة بحيث يمكننا ملاحظة ارتفاع معدل النمو في النفقات العامة ويقابله ارتفاع في معدلات البطالة باستثناء الجزائر والمغرب وهما الدولتان الأقل تأثرا بثورات الربيع العربي التي شهدتها المنطقة العربية خلال السنوات السابقة، وهنا يمكن أن نستنتج أن النمو في النفقات العامة في بعض الدول العربية لم يكن إستراتيجية لمكافحة ارتفاع معدلات البطالة أو سياسة اتبعتها الدولة ضمن سياسات الإصلاحات الاقتصادية، وإنما هي نفقات اضطرارية جائت كمتطلب قومي لحماية الدولة من الانهيار السياسي أو مكافحة المنظمات المتطرفة التي تهدد أمن هذه البلدان.

وكما أوضحنا في الدراسات السابقة فإن زيادة الإنفاق العسكري عادة ما يؤدي إلى ارتفاع في معدلات البطالة باعتبارها نفقات غير استثمارية ولا تساعد في توفير فرص عمل، وفي بعض الدراسات أوضحت أن زيادة النفقات العسكرية يزيد من النمو الاقتصادي ولكنه يؤثر سلباً على معدلات البطالة.

أيضاً بالنظر إلى الشكل رقم (3) يمكننا أن نستنتج أنه ليس هناك سياسة انفاق واضحة المعالم في المنطقة العربية حيث نجد أن معدل النمو في النفقات غير مستقر لا في اتجاهه الهبوطي ولا الصعودي وهو ما يعني التخبط في رسم السياسات الاقتصادية من ناحية، ومن ناحية الأخرى يمكن أن تفسر بحجم الصدمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي عانت منها هذه الدول خلال الثلاث عقود الماضية والتي اضرتها إلى زيادة نفقاتها في بعض الفترات، ومن جهة أخرى يمكن تفسير فترات الهبوط بالتوصيات التي أوصى بها صندوق النقد الدولي هذه الدول بها والتي كان من أبرزها ضرورة خفض النفقات الحكومية وزيادة الإرادات للوصول إلى ميزانية متوازنة تمكن الدولة من سداد التزاماتها وديونها الدولية.

الشكل السابق لا يفسر علاقة كاملة الوضوح بين النفقات العامة ومعدلات البطالة ففي بعض الفترات نرى زيادة في النفقات يقابلها انخفاق في معدلات البطالة، وفي فترات أخرى نجد أن الزيادة في النفقات يقابلها زيادة في معدلات البطالة وفي فترات أخرى نجد العكس، لذلك فإن الاستعانة بالدراسة القياسية هو الذي سيحدد هذه العلاقة بدقة وبالشكل الأمثل بحيث يمكن تفسير هذه العلاقة والوصول إلى نتائج محددة.

3. منهجية الدراسة:

بالإضافة إلى الأسلوب الوصفي التي اعتمدته هذه الدراسة في الصفحات السابقة، فإننا نستعين بالمنهج الكمي التحليلي لاختبار فرضية الدراسة وتحديد العلاقة بين النفقات الحكومية ومعدلات البطالة، واستناداً إلى تطورات النظرية الاقتصادية القياسية التي اقترحها Arellano and Bover (1995) و Blundell and Bond (1998)و Wooldridge (2002)، فإننا نقترح نموذجا ديناميكيا يتم تقديره باستخدام طريقة Linear Dynamic Panel-data Estimatio – GMM، ولكي نكون في الجانب الآمن فقد تم اعتماد هذه الأسلوب القياسي من قبل Chang et al (2011) و Korkmaz (1990) و Yu et al (2009) ، وأصبح التحليل الديناميكي واسع الانتشار منذ بداية الالفية الثالثة لأن هذه المنهجية تتجاوز الكثير من المشكلات الاحصائية كعدم ثبات التباين والعلاقات غير الخطية بين المتغيرات والارتباط الذاتي والكثير من المشكلات الاحصائية الأخرى، لذا فإنه ينصح باعتماد التحليل الديناميكي في الدراسات التي تعتبر نماذجها تتضمن متغيرات مترابطة ومتشابكة Arellano and Bover (1995)

1.3 عينة الدراسة وحدودها:

تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية من عام 1990 حتى عام 2018 ذلك لأن هذه الفترة التي تم الحصول لها على بيانات متكاملة لجميع المتغيرات المستهدفة كما أن هذه الفترة تعتبر من أكثر الفترات شهدت فيها موازنات الدول العربية تذبذ بين صعود وهبوط وفقاً للمعطيات الاضطرارية وتوصيات المؤسسات المالية والنقدية الدولية، وبهدف الحصول على عينة متجانسة ومتوافقة فقد تم اختيار 6 دول عربية من الدول العربية غير النفطية وهي مصر والأردن والجزائر والمغرب وتونس والسودان.

2.3 بيانات الدراسة:

كما أوضحنا أن حدود الدراسة تغطي الفترة الممتدة من عام 1990 وحتى عام 2018 لعينة الدراسة المكونة من 6 دول عربية، لذلك فإن الباحث اقترح بناء قاعدة بيانات على شكل Panel Data تتضمن فترة الدراسة وعينتها وبالتالي فإن مشاهدات الدراسة تصبح 174 مشاهدة، وهو ما يساعد على التحليل الديناميكي المقترح لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، ولاختبار فرضة الدراسة وتحديد العلاقة بين متغيراتها فإنه لابد من الاعتماد على متغيرات معدلات البطالة والانفاق العام كمتغيرات أساسية لدراسة مشكلة الدراسة، أما لاختبار فرضية الدراسة فكان لابد من اختيار متغيرات أخرى قد يكون لها تاثير على البطالة والنفقات العامة متل

المستوى العام للأسعار وأسعار الصرف والاستثمار المحلي والناتج المحلي الاجمالي، والجدول التالي يوضح وصف عام لمتغيرات الدراسة ورموزها وأعلى وأصغر قيمة فيها وذلك على النحو التالي:

جدول (1): وصف متغيرات الدراسة

المتغير	رمز المتغير	وصف المتغير	أصغر قيمة	أكبر قيمة	الإشارة المتوقعة UNE
معدل البطالة	UNE	نسبة العاطلين عن العمل من اجمالي قوة العمل	7.692	29.496	+
الناتج المحلي الإجمالي	GDP	بالاسعار الجارية للعملة المحلية "بالمليارات"	0.101	21214.35	-
سعر الصرف الرسمي	EXC	عدد الوحدات من العملة المحلية التي تقابل وحدة واحدة من الدولار الامريكي"	0.0045	112.121	+
الانفاق العام	GOV	بالاسعار الجارية للعملة المحلية "بالمليارات"	0.031	8273.48	-
معدل التضخم	INF	المستوى العام للأسعار	- 0.877	123.578	+
الاستثمار المحلي	INV	اجمالي الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	8.187	53.949	-

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي ومخرجات برنامج Stat 13

يوضح الجدول أعلاه متغرات الدراسة ورموزها وأعلى وأصغر قيمة لها بالإضافة إلى وحدات القياس الخاصة بها والإشارات المتوقعة للعلاقات بين المتغيرات وفقاً للنظرية الاقتصادية ورأي الباحث، مع العلم أن جميع البيانات تم الحصول عليها من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، والبيانات تم أخذها بالأسعار الجارية للعملة المحلية وذلك لمراعاة التغيرات في الأسعار خلال السنوات المتعاقبة.

3.3 النموذج القياسي:

تهتم هذه الدراسة لمعرفة العلاقة بين النفقات العامة ومعدلات البطالة وذلك من خلال عدة خطوات أهمها تحليل العلاقة المباشرة بين الإنفاق العام ومعدلات البطالة في نومذج بسيط يربط بين المتغيرين، والشكل الرياضي لهذا النموذج يكون على النحو التالي:

$$UNE = f(GOV) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

حيث ان: UNE هي معدل البطالة وGOV هو حجم النفقات العامة، ولاختبار فرضية الدراسة فإن الباحث اقترح بناء نموذجين آخريين لتقييم العلاقة بين النفقات العامة ومعدلات البطالة في ظل تضمين النموذج لعدد من المتغيرات الأخرى وهو على النحو التالي:

$$UNE = f(GOV, INV, INF, EXC) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 2$$

$$UNE = f(GOV, GDP, INV, INF, EXC) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 3$$

حيث أن:

INV هو حجم الاستثمار المحلي - INF هو معدل التضخم – EXC سعرف الصرف – GDP الناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال هذه المعادلات الثلاثة نستطيع تقييم العلاقة بين النفقات العامة ومعدلات البطالة لمعرفة اتجاه العلاقة في حل النموذج البسيط، وأيضاً اتجاه العلاقة في حال تضمن النموذج متغيرات أخرى بشكل متدرج فالمعادلة رقم 1 تتضمن النفقات العامة كمتغير تفسيري واحد، والمعادلة رقم 2 تتضمن بالإضافة إلى النفقات العامة متغيرات أخرى كأسعار الصرف ومعدلات التضخم والاستثمار المحلي، بينما المعادلة رقم 3 تتضمن الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى المتغيرات السابقة.

وتجدر الإشارة هنا أن الباحث قام بأخذ اللوغارتم الطبيعي لجميع المتغيرات لضمان العلاقة الخطية بينها، ومن ناحية أخرى فإن التحليل الديناميكي يأخذ في الاعتبار التغير في المؤشرات ضمن عملية التحليل وعليه فإن الشكل النهائي للنماذج القياسية المنوي تقديرها يمكن صياغته على النحو التالي:

$$\Delta LUNE = \beta_0 + \beta_1 \Delta LGOV \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 4$$

$$\Delta LUNE = \beta_0 + \beta_1 \Delta LGOV + \beta_2 \Delta LINV + \beta_3 \Delta LINF + \beta_4 \Delta LEXC + Ue \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 5$$

$$\Delta LUNE = \beta_0 + \beta_1 \Delta LGOV + \beta_2 \Delta LGDP + \beta_3 \Delta LINV + \beta_4 \Delta LINF + \beta_5 \Delta LEXC + Ue \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 6$$

حيث ان:

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$ هي معلمات النموذج و Δ هي التغير في المتغيرات خلال السنوات المتتالية وهي مرتبطة بالنماذج الديناميكية التي تتطلب تقديرها، وكما أشرنا في منهجية الدراسة إننا سنعتمد على أسلوب GMM في تقدير المعادلات السالفة الذكر وعليه فإن هذا الأسلوب هو أسلوب ديناميكي مما يتطلب بناء النموذج بالشكل الديناميكي الصحيح كما هو موضح في المعادلات 4 و5 و6.

4. نتائج الدراسة:

يوضح الجدول رقم 2 النتائج التي تحصلنا عليها من خلال تقدير المعادلات سابقة الذكر باستخدام البرنامج الاحصائي Stata 13، وقد تم دمج الثلاث معادلات المقدرة في جدول واحد لسهولة المقارنة على النحو التالي:

جدول (2): نتائج التحليل الاحصائي باستخدام اسلوب التحليل القياسي GMM

متغيرات مستقلة	متغير تابع LUNE					
	Model .1		Model .2		Model .3	
	Coef.	T. Value	Coef.	T. Value	Coef.	T. Value
LGOV	-0.047	-10.91	-0.076	-8.12	0.32	6.65
LINV	....	....	-0.62	-18.37	-0.77	-18.11
LINF	....	....	0.051	6.1	0.052	5.44
LEXC	....	....	0.11	6.31	0.31	9.98
LGDP	....	....	....	....	-0.48	-8.44
Wald chi2 test	119.04		544.22		486.96	

المصدر: من اعداد الباحث وفقا لمخرجات برنامج Stata 13 الاحصائي

أظهرت التحليلات الإحصائية أن جميع المتغيرات في النماذج القياسية الثلاثة معنوية عند مستوى معنوية 1% وهو ما يشير إلى قبول النتائج التي توصلنا إليها من حيث العلاقات والنتائج، كما أظهر اختبار Wald Chi-Square test لكل نموذج وهي القيم الموجودة في أخر الجدول من الأسفل، أظهرت أن القيم مرتفعة جداً مما يعني أن النماذج جميعها تامة المعنوية، وهو ما أظهرته قيم المعنوية لكل نموذج حيث تبين لنا أن النماذج جميعها معنوية عند مستوى 1% وهو ما يشير إلى قوة النماذج وبالتالي اعتماد نتائجه وقابليتها للتفسير.

في المعادلة الأولى نلاحظ أن العلاقة عكسية بين النفقات العامة ومعدلات البطالة وهو ما يشير إليه الإشارة السالبة التي تسبق معلمة النفقات العامة، ولكن ما يمكن ملاحظته هنا، أنه العلاقة ضعيفة جداً وتكاد تكون

موجودة حيث تشير النتائج أنه إذا زادت النفقات بمقدار وحدة واحدة فإن هذا سيؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة بمقدار 0.047 وحدة وهي علاقة تكاد تكون ضعيفة خاصة وأن النموذج بسيط ولا يشتمل على متغيرات أخرى.

في النموذج القياسي الثاني يمكننا رفض الفرضية التي قامت عليها هذه الدراسة بأن أسعار الصرف ومعدلات التضخم تؤدي إلى نتائج عكسية في العلاقة بين النفقات العامة ومعدلات البطالة، حيث نلاحظ أنه بالرغم من أنه تم إدراج متغيرات أخرى كأسعار الصرف ومعدلات التضخم والاستثمار المحلي إلا أننا نلاحظ أن العلاقة بين النفقات العامة ومعدلات البطالة أصبحت أقوى مع استمرارها في نفس الاتجاه العكسي، حيث في هذا النموذج أصبحت العلاقة بمقدار 1\0.076- بينما كانت في النموذج الأول بمقدار 1\0.047- وبالرغم من ذلك فإن العلاقة لازالت ضعيفة ولا ترتقي إلى المستوى المرجو من هذه الاستراتيجية خاصة وأن الأدب الاقتصادي أظهر أن السياسة المالية عادة ما تكون فعالة بشكل كبير في الدول النامية، كما أن هذه العلاقة يمكن اعتمادها أكثر من سابقتها لأن النموذج غير بسيط وهو نموذج متعدد يتضمن متغيرات أخرى لها تأثيرها على معدلات البطالة، فالاستثمار المحلي هو من أكثر المتغيرات تأثيراً في البطالة بشكل إيجابي حيث أظهرت النتائج علاقة عكسية بين الاستثمار ومعدلات البطالة بلغت قوتها 1\ 0.62- مما يعني أن زيادة في الاستثمار المحلي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة بمقدار 0.62 وحدة، أما المتغيرات الأخرى فقط أظهرت النتائج بأنهما يرتبطان طردياً بمعدلات البطالة حيث أن زيادة التضخم تقود إلى زيادة البطالة بمقدار 1\0.051 وهي علاقة منطقية تتوافق مع النظرية والأدب الاقتصادي، أما أسعار الصرف والعلاقة الجدلية مع البطالة حيث يرى البعض أن انخفاض أسعار الصرف يزيد الطلب على الصادرات وبالتالي زيادة الإنتاج المعد للتصدير مما يعني زيادة الطلب على العمالة لمواكبة الزيادة في الطلب الخارجي على المنتجات المحلية، وهذا قد يكون منطقياً في بعض الاقتصادات، إلا أنه لا يمكن كذلك في الاقتصادات التي تعمل بطاقتها القصوى وعدم مرونة جهازها الانتاجي وبالتالي فإنها لن تستطيع زيادة انتاجها لتغطية الزيادة في الطلب المتزامنة مع انخفاض أسعار الصرف، وعليه فإنه في هذه الحالة ستودى انخفاض أسعار الصرف إلى نتائج عكسية حيث ستؤدي إلى خسارة العديد من رؤوس الأموال المحلية وارتفاع المستوى العام للأسعار مع انخفاض متوسط الأجور الحقيقية وعليه يصبح الطلب أقل وتبدأ الشركات بتخفيض الإنتاج وتصريف عدد من العمالة غير الماهرة وهذا ما يجعل العلاقة الطردية بين أسعار الصرف والبطالة علاقة منطقية كما هو الحال في هذه الدراسة.

في النموذج الثالث يمكننا ملاحظة أن إدراج الناتج المحلي الإجمالي في النموذج أدى إلى تغيير اتجاه العلاقة بين النفقات العامة ومعدلات البطالة بحيث أصبحت العلاقة طردية بعدما كانت عكسية في النموذجين السابقين، وبالرغم من ذلك فإن إضافة الناتج المحلي الإجمالي لم تؤثر على العلاقات الأخرى كأسعار الصرف ومعدلات

التضخم والاستثمار الخاص، فقط كان تأثيرها على النفقات العامة وهو ما يدلل على شيء ما خاصة وأن العلاقة أصبحت أقوى بكثير من سابقاتها في النموذجين الأولين، حيث بلغت قوة العلاقة ما مقداره 0.32\1 وهي علاقة قوية جداً بالمقارنة مع سابقتها التي بلغت 0.047\1- في النموذج الأول و 0.076\1- في النموذج الثاني، من ناحية أخرى فإن الاستثمار الخاص بقي في النموذج الثالث كأكثر المتغيرات تأثيراً في البطالة بشكل ايجابي (علاقة عكسية)، ومعدلات التضخم وأسعار الصرف استمرت العلاقة باتجاهها الطردي كما هو الحال في النموذج الثاني، بينما الناتج المحلي الاجمالي فأظهرت النتائج أنه يرتبط عكسياً بمعدلات البطالة بقوة علاقة بلغت 0.48\1- وهي علاقة منطقية وتتوافق مع النظرية الاقتصادية.

من خلال النتائج التي تحصلنا عليها أنه لا يمكن الجزم في اتجاه العلاقة بين النفقات العامة ومعدلات البطالة بحيث أن شكل النموذج وأسلوب القياس ونوعية المتغيرات التفسيرية التي يتضمنها النموذج قد تؤثر على اتجاه العلاقة بين المتغيرين، وقد يكون تغيير العلاقة ناجم عن اشتمال النموذج لمتغيرات أكثر قوة في التأثير على معدلات البطالة من النفقات العامة كالناتج المحلي الاجمالي وأسعار الصرف والتضخم وغيرها، ولكن إلى حد ما يمكننا هنا أن نعتبر العلاقة عكسية بين النفقات العامة ومعدلات البطالة باعتبار أن نموذجين من ثلاثة أكدا العلاقة العكسية بين المتغيرين على الرغم من ضعف قوة هذه العلاقة.

5. التوصيات:

تعكس النتائج المذكورة أعلاه بوضوح العلاقة الجدلية بين الإنفاق العام ومعدلات البطالة، حيث على الرغم من المستوى المرتفع في الإنفاق الحكومي فإن مستوى البطالة كان في ازدياد مستمر. وتشير هذه النتائجأيضاً إلى أن استراتيجية تخفيض النفقات العامة التي تتبعها الحكومات العربية لتحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية موضع شك. وبالتالي، من أجل تحسين هذا الوضع، توصي هذه الدراسة بإيلاء اهتمام عاجل للقضايا الوطنية المتعلقة بارتفاع معدل البطالة والفقر المرتفع، حيث إنها تؤثر على الإنتاجية الوطنية ومستويات المعيشة للاقتصاد العربي.

في الوقت الحالي، يجب على الحكومة إعادة توجيه سياستها في إنشاء مؤسسات استثمارية إضافية لتأسيس فرص عمل في جميع المحافظات التي يمكنها استيعاب خريجي الجامعات الموجودة العاطلة عن العمل. كما أن هناك حاجة إلى قيام الحكومة بتوفير المرافق الأساسية لتحسين الأعمال مثل الإمداد بالطاقة المستقرة والمياه الصالحة والأمن الداخلي. حيث إن توفير هذه المرافق وتوافرها سيشجع العاطلين عن العمل على الدخول في أعمال صغيرة ومتوسطة من شأنها أن تقلل من ارتفاع مستوى البطالة وتسهم أيضا في مكافحة معدل الفقر المرتفع. كما سيوفر توفير هذه المرافق حوافز للمستثمرين (الأجانب والمحليين على حد سواء) في الاقتصاد. ومع ذلك ، ينبغي تنويع هذا الانفاق من الانفاق الجاري والعسكري إلى القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية التي يمكن أن تستوعب كمية كبيرة من العاطلين عن العمل في البلد.

علاوة على ذلك، هناك حاجة إلى الحكومات العربية على المستوى الوطني المحلي والاقليمي لإشراك برامج تمكين وتدريب وطنية للعاطلين عن العمل وحتى الطلاب الجامعيين والمزارعين والاهتمام بالموارد البشرية من خلال تنويع مهاراتهم ودعم القروض ذات أسعار الفائدة المخفضة المستحقة الدفع على مدى فترة زمنية أطول، والتي يتم منحها للمشتركين من خلال مشاريع قابلة للتطبيق ومجدية. كما لا بد ان تعمل الحكومة على ان يستفيد العاطلين عن العمل والفقراء من النمو المتزايد الذي تحققه اقتصاديات هذه الدول. ويمكن القيام بذلك من خلال توفير المرافق الطبية الجيدة والأساسية، ودفع استحقاقات البطالة للعاطلين عن العمل وتوفير وسائل الراحة الأساسية مثل المياه الصالحة للشرب، وإمدادات الطاقة غير المنقطعة ، ووقود السيارات في القرى والمجتمعات الريفية. كل هذه الإجراءات ستعزز الحكومة في تحقيق أهدافها التنموية وخلق بيئة استثمارية جيدة تساهم في زيادة الاستثمار وتوفير فرص عمل كبيرة تواجه الزيادة المضطرة في عرض العمالة.

6. المراجع:

1.6 المراجع العربية:

1. ادريوش، دحماني وناصور، عبد القادر (2014): أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، الجزائر، المجلد 4، العدد 7، ص 73 – 102.

2. جهيدة، العياطي ومحمد، بن عزة (2018): برامج الإنفاق الحكومي ودورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية - تحليل اقتصادي اعتمادا على نظرية المربع السحري ل KALDOR ومعالجة البيانات وفق نموذج VAR لحالة الجزائر، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديموقراطي العربي، ألمانيا، برلين، العدد 01، ص 84 – 102.

3. زغاشو، مريم ودهان، محمد (2017): دور سياسة الانفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي – اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة نموذجا-، مجلة العلوم الانسانية، جامعة الاخوة منتوري – الجزائر، العدد 48، مجلد أ، ص 69- 86.

4. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2018)،

5. عبد الرحيم، شيبي وبطاهر، سمير (2010): فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقاربة تحليلية وقياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، مجلد 12، عدد 1، ص 37 – 59.

6. عبد الرحيم، شيبي ومحمد، شكوري (2008): سوق العمل بالجزائر واثر السياسات الاقتصادية التجميعية على معدلات البطالة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، مجلد 10، عدد 2، ص 39 – 53.

2.6 المراجع الأجنبية :

1. Agboola, Samson & Musa, Inusa & Ibrahim, Zubairu (2018): Relationship Between Educational Expenditure and Unemployment Rate on Economic Growth in Nigeria. International Education Journal. Vol 1. No 3. PP 100 – 110.
2. AL- Saraireh, Shadi (2014): The Relationship between Unemployment Rate in Jordan with Rates of Foreign Labor Force, Government Expenditure, and Economic Growth, International Journal of Business and Social Science, Vol 5, No 3, PP 294 – 301.
3. Arellano, M. and Bover, O. (1995) Another Look at the Instrumental Variable Estimation of Error-Component Models. Journal of Econometrics, V. 68, Issue. 1, PP. 29-52.
4. Blundell and Bond, (1998) Initial conditions and moment restrictions in dynamic panel data mode, Journal of Econometrics 87, 115 – 143.
5. Chang, H-C, Huang, B-N., Yang, C.W. (2011), Military Expenditure and Economic Growth Across Different Groups: A Dynamic Panel Granger-Causality Approach, Economic Modelling, 28(6), 2416-2423.
6. Edelberg, W. & Eichenbaum, M. & Fisher, J.D.M (1999): Understanding The Effects of a Shock to Government Purchases, Review of Economic Dynamics, Vol. 2, No. 1, PP. 166 – 206.
7. Holden, Steinar & Sparrman, Victoria (2016): Do Government Purchases Affect Unemployment? The Scandinavian Journal of Economics, (201607).
8. Idenyi, Odo & Obinna, Nwachukwu & Promise, E. & Ogbonnaya, Okoro (2016): Analysis of Government Expenditure and Economic Growth in Nigeria: Application of Co integration Methodology, Asian Research Journal of Arts & Social Sciences, Vol. 1, No. 4, PP 1 – 17.
9. International Labour Organization (2018), World Employment Social Outlook Trends 2018, International Labour Office – Geneva.
10. Korkmaz, Suna (2015): The Effect of Military Spending on Economic Growth and Unemployment in Mediterranean Countries. International Journal of Economics and Financial Issues. Vol. 5, No. 1, pp.273-280.
11. Moosa, Imad (2008): Economic Growth and Unemployment in Arab Countries: Is Okun's Law Valid?, Journal of Development and Economic Policies, Volume 10-No.2, PP 7 – 24.
12. Nwosa, Philip (2014): Government Expenditure, Unemployment and Poverty Rates in Nigeria, Journal of Research in National Development - (JORIND), Vol. 12, No 1, PP 77 – 84.
13. Onodugo, V. A., Obi, K. O., Anowor, O. F., Nwonye, N. G. and Ofoegbu, G. N. (2017). Does Public Spending Affect Unemployment in an Emerging Market? Risk Governance & Control: Financial Markets & Institutions, Vol. 7, No. 1, PP 32-40.
14. Staya, P. (1996): Defence Spending and Unemployment Rates: An Empirical Analysis for the OECD. Journal of Economic Studies, Vol. 23, No. 2, PP. 44 – 54.
15. Wijeweera, A. and Webb, M.J. (2011), Military spending and economic growth in South Asia: A panel data analysis, Defence and Peace Economics, Vol. 22, No. 5, pp. 545 – 554.
16. Wooldridge, J. M. (2002). Econometric analysis of cross section and panel data. Cambridge, Mass: MIT Press.
17. World Bank Annual Report (2015): http://www.worldbank.org/en/about/annual-report-2015.
18. Young, P.C. & Pedregal D.J. (1999): Macro-economic Relativity: Government Spending, Private Investment and Unemployment in USA 1948 – 1998. Structural Change and Economic Dynamics. Vol. 10, No 3-4, PP. 359 – 380.
19. Yu, Bingxin & Fan, Shenggen, & Saurkar, Anuja (2009), Does Composition of Government Spending Matter to Economic Growth?, Contributed Paper prepared for presentation at the International Association of Agricultural Economists Conference, Beijing, China, August 16-22, 2009.

3.6 المواقع الإلكترونية :

1. https://data.worldbank.org/country
2. https://www.imf.org/en/data

7. قائمة الملاحق:

1.7 وصف متغيرات الدراسة:

```
    Wednesday January 16 14:40:06 2019   Page 1

                                                  (R)
  Statistics/Data Analysis

                User: results dynamic panel

1 . xtset id years, yearly
        panel variable:  id (strongly balanced)
         time variable:  years, 1990 to 2018
                 delta:  1 year

2 .
3 . xtsum UNE GOV GDP INF EXC INV
```

Variable		Mean	Std. Dev.	Min	Max	Observations
UNE	overall	14.45829	4.449763	7.692	29.496	N = 174
	between		2.868923	10.31548	18.39783	n = 6
	within		3.59191	5.88946	25.55646	T = 29
GOV	overall	608.6331	1592.723	.031	8273.48	N = 174
	between		1233.732	4.20931	3114.114	n = 6
	within		1122.953	-2362.941	5767.999	T = 29
GDP	overall	1690.701	3994.292	.101	21214.35	N = 174
	between		3249.314	12.59255	8276.49	n = 6
	within		2665.546	-6031.388	14628.56	T = 29
INF	overall	11.15599	19.84321	-.877	123.578	N = 174
	between		13.00816	2.609138	37.01679	n = 6
	within		15.87222	-26.7348	97.7172	T = 29
EXC	overall	14.45845	26.08308	.0045	112.121	N = 174
	between		25.96568	.704622	67.07572	n = 6
	within		10.73464	-43.65976	59.50374	T = 29
INV	overall	25.17033	7.928312	8.187	53.949	N = 174
	between		6.29926	18.6411	35.12831	n = 6
	within		5.440567	12.48202	43.99102	T = 29

2.7 نتائج اختبار النموذج الاول:

```
4 . xtdpd LUNE LGOV, dgmmiv(LGOV LUNE) artests(2)

Dynamic panel-data estimation                 Number of obs      =       174
Group variable: id                            Number of groups   =         6
Time variable: years
                                              Obs per group:  min =        29
                                                              avg =        29
                                                              max =        29

Number of instruments =    157                Wald chi2(1)       =    119.04
                                              Prob > chi2        =    0.0000
One-step results
------------------------------------------------------------------------------
        LUNE |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
        LGOV |  -.0465767    .004269   -10.91   0.000    -.0549438   -.0382096
       _cons |   2.807482   .0170085   165.06   0.000     2.774146    2.840818
------------------------------------------------------------------------------
Instruments for differenced equation
        GMM-type: L(2/.).LGOV L(2/.).LUNE
Instruments for level equation
        Standard: _cons
```

3.7 نتائج اختبار النموذج الثاني:

```
5 . xtdpd LUNE LGOV LINV  LINF LEXC, dgmmiv(LGOV LUNE) artests(2)

Dynamic panel-data estimation                 Number of obs      =       174
Group variable: id                            Number of groups   =         6
Time variable: years
                                              Obs per group:  min =        29
                                                              avg =        29
                                                              max =        29

Number of instruments =    157                Wald chi2(4)       =    544.22
                                              Prob > chi2        =    0.0000
One-step results
------------------------------------------------------------------------------
        LUNE |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
        LGOV |   -.076476   .0094202    -8.12   0.000    -.0949393   -.0580127
        LINV |  -.6222076   .0338777   -18.37   0.000    -.6886067   -.5558084
        LINF |   .0507617   .0083152     6.10   0.000     .0344642    .0670592
        LEXC |   .1115456   .0176692     6.31   0.000     .0769147    .1461766
       _cons |   4.663809   .1083846    43.03   0.000     4.451379    4.876239
------------------------------------------------------------------------------
Instruments for differenced equation
        GMM-type: L(2/.).LGOV L(2/.).LUNE
Instruments for level equation
        Standard: _cons
```

4.7 نتائج اختبار النموذج الثالث:

```
6 . xtdpd LUNE LGOV LINV  LINF LEXC LGDP, dgmmiv(LGOV LUNE) artests(2)

Dynamic panel-data estimation                 Number of obs      =       174
Group variable: id                            Number of groups   =         6
Time variable: years
                                              Obs per group:  min =        29
                                                              avg =        29
                                                              max =        29

Number of instruments =    157                Wald chi2(5)       =    486.96
                                              Prob > chi2        =    0.0000
One-step results
------------------------------------------------------------------------------
        LUNE |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
        LGOV |   .3229116   .0485313     6.65   0.000      .227792    .4180311
        LINV |  -.7742305   .0427419   -18.11   0.000    -.8580031   -.6904578
        LINF |   .0517738   .0095147     5.44   0.000     .0331254    .0704222
        LEXC |    .305773   .0306309     9.98   0.000     .2457375    .3658084
        LGDP |   -.482432   .0571583    -8.44   0.000    -.5944602   -.3704037
       _cons |   5.831067   .1857528    31.39   0.000     5.466998    6.195136
------------------------------------------------------------------------------
Instruments for differenced equation
        GMM-type: L(2/.).LGOV L(2/.).LUNE
Instruments for level equation
        Standard: _cons
```